

الطائف وشروط العودة

بقلم الوزير اللواء عصام أبو جمره

غريب أمر بعض الناس من السياسيين والصحافيين في السلطة وخارجها ما زالوا يسألون إذا كنا مع الطائف أم لا! معتبرين قبولنا العمل تحت سقف الطائف شرطاً لقبول عودتنا إلى لبنان؟ ونحن منذ وضعوا مسودة اتفاق الطائف رفضنا عدداً من بنوده وطلبنا تعديلها لقبوله، فأصروا على قبول الاتفاق كما هو دون تعديل. وبحجة فرضه على كل اللبنانيين وتنفيذه، اعتبرونا متمردين وأخذوا التمرد ذريعة ليحتلوا كل لبنان بالقوة العسكرية، فنتركه إلى المنفى منذ عام ١٩٩٠ وبيقوا فيه حتى إشعار آخر.

لقد رفضنا اتفاق الطائف الذي رعته الدول الكبرى وأخذت سوريا تنفيذه على عاتقها لأنه كان ناقضاً وتشوبه عورات كبيرة لا تؤدي إلى الوفاق الوطني: أولاً: لم يضع الحل لمشاكل لبنان الخارجية الرئيسية. فهو لم ينه الاحتلال الإسرائيلي ولا وضع روزنامة لإنهائه، ولم ينعج اللجوء الفلسطيني ولا وضع روزنامة لإنهائه.

ثانياً: لم يتميز بالجرأة في المعالجة الجذرية للمشاكل الداخلية الرئيسية، فهو لم يفرض نظاماً يفصل بين الدين عن الدولة مع المحافظة على حرية تعاطيه وممارسته في الكنيسة والجامع. ثالثاً: لم يتحلى بالعدالة بتوزيع الصلاحيات على السلطات السياسية بشكل يتناسب مع مقاماتها. سوريا التي وضعت هذا الاتفاق ورفضت طلبنا تعديل هذه البنود التي تزعزع استقرار سيادة لبنان وتوازنه وأمنه لم تنفذ ما ورد فيه حول إعادة انتشار جيشها وفرضت تعديله مراراً لتحقيق ما يؤمن مصلحتها.

اللبنانيون الذين تولوا السلطة في ظل الطائف وبحماية جيش الوصاية الشقيقة انتقدوا الطائف مراراً وطلبوا تعديل بعض نصوصه لتركيز سلطتهم وتحقيق تكافؤها مع السلطات الأخرى. كثيرون من السياسيين الناشطين خارج السلطة الذين وافقوا على الطائف سابقاً انتقدوا ما ورد في نصوصه وما تم تنفيذه من هذا الاتفاق والتعديلات التي أدخلت عليه نشازاً. رجال الاقتصاد ورجال الدين والعمال والمزارعون والسائقون الذين يؤخذ لهم رأياً في حينه كما هو الحال في البلاد الديمقراطية انتقدوا واعترضوا على ما نتج من هذا الاتفاق من مساوئ أوصلتهم إلى العوز والفقير.

المنفذون والأوصياء ما زالوا القيمين على ما حصل، والذين رفضوا الاتفاق ما زالوا في المنفى خارج لبنان، فأين العلة وبمن؟ ومن المسؤول عن الذي حصل ويحصل؟

الواقع أن العلة في الاثنين معاً، في الاتفاق من جهة، وفي المنفذين من جهة أخرى. والمظلوم الوحيد هو الشعب اللبناني الذي رفض هذا الاتفاق منذ ظهوره وأرغم بالقوة على السير بواقع يرفضه.

لقد أوصل اتفاق الطائف الطامع في لبنان إلى ما يبغى، فأوقف المدفع كما يقولون، لكن أسباب الحرب لم تتوقف.

فالاستقرار الأمني الداخلي لم يتحقق، والاستقرار على الحدود رغم الانسحاب الإسرائيلي لم يتحقق. والاقتصاد بعد عشر سنين من تطبيق هذا الطائف أصبح في أسوأ درجاته، والشعب بعد أن تحمل الطائف ومساوئه أساساً وتطبيقاً، أصبح بوضع اقتصادي معيشي وأمني وسياسي أقل ما يقال فيه أنه يدعو إلى الثورة المدنية التي تجلت مظاهرها بالهيجان الشعبي الطلابي والعمالي في أكثر من مناسبة، وتأكدت بنتائج الانتخابات الأخيرة التي حققت انتصار المعارضة على السلطة، وبالتصريحات العلنية المتكررة للسياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال ورجال الدين والمطالبة بإعادة النظر بالقوانين والأنظمة الداخلية وبالعلاقات السورية اللبنانية وانسحاب الجيش السوري لانتفاء الحاجة لوجوده. مع تأكيد مطالبتهم بخروج المسجونين وعلى رأسهم الدكتور سمير جعجع، وعودة المنفيين وعلى رأسهم العماد ميشال عون، وهم يعرفون جيداً أن الذي يحول دونها هو الوجود العسكري السوري الذي بسببه وبواسطته سُجنوا أو تركوا لبنان، وما زالوا بفعله مهددين في عودتهم.

فهل يفهم الأشقاء السوريون أن الوضع أصبح على مشارف الانفجار وهو يفرض التصرف من قبلهم بحكمة للخروج من المأزق بشكل تبقى معه العلاقة الأخوية بين لبنان وسوريا حقاً متميزة، فيتركوا لبنان مشكورين ليتسنى له أن يصبح دولة ذات سيادة بما للكلمة من معنى، يسير إلى جانب الشقيقة سوريا، ويساندها في السراء والضراء، بإرادة حكامه ورغبة شعبه؟ إن الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد هو اليوم في مطلع عهده وما زال بوضع يسمح له التصرف في الاتجاه المناسب.

فرنسا في ٢٠٠٠/٩/١٨